مخاضات لولادة متعسرة

يتضح من نتائج الأحداث المتسارعة في اليمن خلال الشهرين الماضيين منذ حرب عمران ، مروراً بمذبحة (الحوطة) بحضرموت، وما أشيع مؤخراً عن اكتشاف نفق في صنعاء والمتزامن الاعلان عنه مع اختتام فريق لجنة العقوبات الدولية التابع للأمم المتحدة زيارته لليمن، بعقد اجتماعه مع سفراء الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية الاثنين 11 أغسطس الجاري ومناقشته تحديد أسماء الأفراد والكيانات المنخرطين في تقديم الدعم للأعمال التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن، وكذا بدء أولى جلسات هيئة الرقابة على مخرجات الحوار الوطني، بأنها ستشكل مؤشرات ومخاضات لولادة متعسرة سواء لتشكيل حكومي جديد بصيغة توافقية اوسع من سابقاتها أو السعي لخلق اصطفاف وطني للتهيئة والاستعداد للاستفتاء القادم عن الدستور الجديد.

الذي يعيش في وسط الشارع يقرأ في عيون الناس البسطاء أنهم قد خبروا معظم السيناريوهات المدمرة والمضللة، والتي تكرر تنفيذها منذ أن بدأت رياح الربيع العربي تجتاح اليمن، وانه لم يعد اليوم خافياً عليهم ان هدف تكرارها هو للسيطرة على نتائج الأحداث وتوظيفها لتحقيق رغبة البقاء في الحياة السياسية والتحكم بصناعة القرار، وتكاد بعضها مصطنعة برائحة الإرهاب من قبل بعض القوى التقليدية، أو اجنحة متشددة لتيارات سياسية باتت معروفة للعامة.

المتتبع لمثل هذه السيناريوهات والدارس لإدارة الأزمات سيتبين له من نتائج الاحداث منذ 2011م إلى الآن وكيفية تنفيذها أن صانعيها ومنفذيها يجمعهم هدف واحد لأنها سيناريوهات تحمل طابعاً وبصمات واحدة لتحقيق مكاسب سياسية وتجويد شروط تلك القوى للعودة أو للانخراط في المشهد السياسي القادم ، بعد ان اصبحت تدرك جيداً انه لم يعد بمقدورها الاستمرار في عرقلتها للتسوية السياسية في اليمن، وان عليها- مجبرة وليست مخيرة - تنفيذ كل ما تتضمنه خارطة الطريق، وان تتعاطى بإيجابية مع جهود المجتمع الدولي لتحقيق البرامج المرسومة لنقل اليمن إلى وضع ينعم فيه الجميع بالسلام.

إن اهداف هذه السيناريوهات من وجهة نظر تلك القوى هي مساع استباقية لتؤسس بنتائجها عوامل جديدة تفرض من خلالها استمرار بقائها في الملعب السياسي القادم، كما لا يمكن الجزم بأن تحركاتها تتم بدافع ذاتي فقط لتحقيق هذه المكاسب السياسية والحفاظ على مصالحها فقط ، دون ما تكون لتلك القوى والخطوات محفزات إقليمية، إذ إنها تنطلق بكل ثقة لجميع ما تقوم به من أعمال وجرائم لعرقلة الجهود الدولية، وتنظر على انه حق سياسي وشرعي لارتكابها لها متحدية بذلك كل التحذيرات التي يطلقها مجلس الأمن الدولي والأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون ، كما تؤكد بذلك على أنها انتقلت من استجداء المواقف الإقليمية إلى مستوى ممارسة الابتزاز المشرعن من دول الإقليم للأطراف السياسية الاخرى وللمجتمع الدولي، وتؤشر تصرفاتها في الوقت نفسه الى انها قد حسمت أمرها مع القوى الإقليمية وان مصالحها اصبحت تتقاطع مع مصالح وأجندة بعض تلك الدول في المنطقة، بعد أن أثبتت الأحداث أن اليمن تحول إلى ساحة للتجاذب السياسي بين بعض دول المنطقة.

أن هذه التطورات والأحداث المتسارعة التي تشهدها اليمن والمتزامنة مع اقتراب مرحلة بعض الاستحقاقات التي تتطلب ميلاد توافق سياسي جديد يُبنى على أسس اصطفاف وطني شامل يُمكن الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية والشعب اليمني والدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية من تنفيذ البرامج المرسومة في المرحلة القادمة وإزالة الصعاب امام تنفيذ الأنشطة والإجراءات لبعض الاعمال المطلوب بدء التهيئة والتحضيرات الوطنية لإجرائها، وفي مقدمتها الاصطفاف الوطني، والتشكيل الحكومي القادم لإنجاح عملية الاستفتاء على الدستور الجديد، واستكمال بقية الخطوات لنقل اليمن إلى مرحلة بناء الدولة الاتحادية .

لا يمكن تبرئة من يقوم بها أو يغذيها من ممارسة سلوك الابتزاز السياسي المتكرر انتهاجه وتصدير رسائلها ولو بدماء الأبرياء أو الإضرار بالشعب اليمني عند كل منعطف تاريخي حاسم لفرض شروطها التعجيزية لضمان بقاء مصالحها واصطناع تأثير سياسي (وهمي) لها على المجتمع لحشر نفسها فيما بعد في صناعة القرار، حتى وان كان بصفتها التشاركية مؤقتاً اذا فرض عليها التخلي عن نظرتها السلطوية السابقة والتهيؤ للاندماج مع القادم من منطلق أنه بحاجة إلى انخراط الجميع فيه دون استثناء، وهذا دون شك سيخلق واقعاً جديداً لتأسيس تحالفات سياسية جديدة ستغير الخارطة السياسية، وسيهيئ لملعب سياسي مختلف تصبح جميع الأطراف ملزمة بالانخراط فيه والتفاعل معه شاءت أم أبت !!حتى تلك الأطراف التي لم تكن أطرافاً رئيسية في المبادرة الخليجية 2011م، (الحراك الجنوبي والحوثيين)، واللذين لا نستبعد أي مفاجآت إقليمية قادمة تضمن لهما المشاركة الفاعلة في المرحلة القادمة، لاسيما مع اقتراب موعد اختتام المفاوضات الامريكية والإيرانية في 24 نوفمبر العام الجاري، والمتزامن مع مرور ثلاثة أعوام على توقيع المبادرة الخليجية في 23 نوفمبر 2011م، بعد ان بات موضوع مراجعتها وتقييمها أمراً ضرورياً لردم ومعالجة مكامن الخلل فيها وفقاً للمصالح المشتركة لدول المنطقة ومواقفها المعلنة سابقاً

■ مدين مقباس

ازاء بعض القضايا الشائكة ومنها القضية الجنوبية والعودة الى تلك المواقف بحسب ما يتوقعه بعض المراقبين السياسيين لنجاح المصالحة المرتقبة.

إن هذه الأحداث التي تشهدها اليمن، والتحركات السياسية القادمة والمتوقعة وأبرزها محاولات اقناع قيادات الخارج بالعودة إلى الوطن، وتوقعات عودة اسرة آل حميد الدين، والمصالحة الوطنية المرتقبة إلى جانب انعقاد مؤتمر أصدقاء اليمن في 24 سبتمبر في الولايات المتحدة الامريكية، هي مخاضات تسبق ولادة متعسرة قد تتطلب تدخلاً جراحياً كي تساعد في محصلتها النهائية على ولادة توافق جديد يستمد أساس قوته من مشاركة جميع القوى والأطراف فيه الذي بإنجازه يمكن ازالة معظم العراقيل التي تواجه الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية، اذا صدقت نوايا اطراف الصراع في صنعاء، وسيذلل الصعاب الماثلة امام تنفيذ مراحل التسوية السياسية وسيلزم جميع الأطراف بالمشاركة الإيجابية في تأسيس دولة اليمن الاتحادية المنتظرة.

التلاعب بالدين أشد من التلاعب بالأبدان

■ أنور حيدر

أفرز الواقع الأليم الذي أطلت فيه الفتن وشهرت الطائفية سيفها وغُيِّبَ فيه دور كثير من العلماء الربانيين وطلبة العلم المتمكنين بروز المُتَعَالِمين الذين يزعمون الدفاع عن دينهم ونشر سنَّة النبي صلى الله عليه وسلم إلا ان جهودهم أثمرت بالفعل ثماراً خبيثة تمثلت بتفريق وضياع وتشتيت الأمة الإسلامية فقبل نصف قرن كان المجتمع يعرف مرضاً واحداً يمكن علاجه ألا وهو الجهل والأميّة أما اليوم فانتشر مرض جديد مستعص لا يمكن علاجه ألا وهو التّعَالم .

ومصطلح التّعَالُم مصطلح جديد لم يعرف قديما في عهد السلف وهو ادعاء الشخص أنه عالم في امور الدين وأنّه حامل فقه السنة والكتاب وأهل الحديث والفتوى في كل باب وهو في الحقيقة ليس بعالم ولم يسبق له أن تلقى العلم عن العلماء وإنما تلقى العلم عبر الكتب والمطالعة فقط وليس عنده قواعد علمية يبني عليها وإنما يطالع في الكتب ويمشي على فهمه وقد يكون ما يخطئ فيه أكثر مما يصيب فالمُتَعَالِمون يقولون مالا يعلمون ويهرفون بما لا يعرفون فنجد دائما المتعالم يتكلم فيما لا يحسنه ويترك الأخذ عن مشايخ العلم ويتكلم بقضايا يجتمع حولها كبار العلماء من أجل البت فيها يتكلم بها هكذا من أم رأسه دون تروٍّ ودون نقل عن العلماء المتقدمين أو المتأخرين.

وللتعالم أضرار وخيمة ومفاسد جسيمة منها زرع الكراهية والأحقاد والاختلاف بين الناس في الرأي وأيضا الاقتتال فيما بينهم وانتشار ظاهرة الارهاب وتراجع في المستوى الإيماني وزعزعة الصف الإسلامي.

ولعل المتابع لبعض الفتاوى والمحاضرات الصادرة عن الشباب المتعالمين والتي تحرم ما هو حلال وتحلل ما هو حرام وتهاجم وتجرم وتكفر البعض في بعض الامور تؤكد ان المتعالم خطر على نفسه وخطر على الناس لأنه يتلاعب بدين الله عز وجل والتلاعب بالدين أشد من التلاعب بالأبدان فيجب على هؤلاء المتعالمين أن يتقوا الله وأن لا يقولوا على الله او الرسول بغير علم وأن يتعلموا قبل أن يتكلموا والا ينزلقوا في لحن القول فالعلم ميراث الأنبياء تركوه أمانة في كنف العلماء.

وما يجدر الاشارة اليه ان التّعَالُم طال حتى المنقول من الحديث الشريف تحريفا وانتحالا وتلفيقا وكذبا ونجد ان الناس تغتر لما تسمعه من كلمات المتعالم المنمقة التي تؤثر على الفكر والكتاب، قال قتادة رحمه الله «من حدث قبل حينه افتضح في حينه» ولقد عدّ الله تعالى التقول عليه بلا علم جرما عظيما وإثما جسيما فقال تعالى: ﴿ قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون﴾.

فإذا كان المتعالمون لا يتورعون ولا من الله تعالى يستحون ولا من عاقبة يخافون فيجب على العلماء مواجهتهم وفضحهم امام الناس والتحذير من السماع لهم والحجر عليهم درءاً لما فيهم من شرور .

اقتصاد مستقر = سياسة ثابتة

إن الأزمات التي عاشها وما يزال يعيشها شعبنا حتى هذه اللحظة والتي لم يسبق أن مر بمثلها، ولم تتجمع وتتلاحق مثلما تجمعت وتلاحقت في مثل هذه الايام، من انفلات أمني وتدمير للمنشآت وتقطع للطرقات وتخريب لأسلاك الكهرباء وأنابيب النفط واغتيالات وتفجيرات هنا وهناك، أفرزت عددا من المشكلات والتغيرات الطارئة غير المتوقعة والمتداخلة والمعقدة ما أدى إلى توقف عملية التنمية من خلال هروب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية من البلاد، وبهذا ظلت البلاد تعيش في دوامة الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية، فان لم تكن هناك حلول جذرية وإصلاحات للمؤسسات واختيار الكوادر ذات الكفاءات والخبرات للخروج من هذه المعضلات فلن يكون هناك أمن ولا استقرار ولا استثمار. فالأزمة الاقتصادية التي تعاني منها بلادنا اليوم تمر بأخطر مراحلها وتنذر بعواقب وخيمة قد تصل إلى حد الكارثة على الوطن والمواطن معا. وترك هذه الأزمة تتفاقم وتزداد سوءا وتدهورا يوما بعد يوم إنما هو هدم وتخريب لواقع المجتمع وتهديد لاستقراره وأمنه ما يؤدي إلى إيجاد ثغرات وفجوات تشجع وتفتح الباب أمام السيطرة الأجنبية على القرار السيادي للوطن.

فلابد من القيام بالخطوات الضرورية لإيقاف هذا التدهور الاقتصادي والأمني والسياسي الذي ينعكس في النهاية على مستوى الحياة المعيشية للمواطن.

وحينما قررت الحكومة الإصلاحات الجديدة التي فاجأتنا بها والتي أضافت بها عبئا ثقيلا على كاهل المواطن برفع الدعم عن النفط ومشتقاته مع تدني دخل ذوي الدخل المحدود وزيادة إفقار المعدمين بحيث لا يكونون قادرين على الإيفاء بمتطلبات حياتهم المعيشية اليومية الضرورية، فان هذا سيؤدي إلى عدم الاستقرار النفسي والمعيشي وهذا يعني أن عددا كبيرا من الذين لا يقدرون على شراء حاجياتهم الأساسية سيتضاعف يوما بعد يوم ما يؤدي إلى المجاعة ناهيك أن عددا كبيرا من المواطنين لا يعملون مما يجعلهم يكتوون بنارين نار الغلاء ونار البطالة وهذا أيضا يؤدي إلى المزيد من تراكم الأزمات والمشكلات وهكذا ترى البلاد في عدم استقرار وقلق وفوضى متواصلة.

وبما أن الاستثمار في البلاد اليوم شبه مشلول في أكثر المجالات الحيوية المهمة مما يعني زيادة معدل البطالة بين الشباب خصوصا الخريجين منهم وانهيار قطاعات الاقتصاد وتفككها مما يجعلنا مع مرور الوقت نعتمد اعتمادا كليا على ما يجود به العالم الخارجي علينا من مساعدات ومعونات ومنح وهبات وقروض ميسرة، وهذا مؤشر خطير ينذر بخطورة الوضع الاقتصادي في بلادنا.

فغياب الدولة وفرض سيادة النظام والقانون أيضا له آثاره السلبية الكبيرة على نواحي الحياة ومن ضمنها تأثيره على الجانب الاقتصادي. فإن لم يكن هناك دولة حقيقية تحمي حقوق وممتلكات المواطن فإنه لن يكون قادرا على استغلال كل طاقاته وقدراته بشكل أفضل، بل سيضطر إلى تقليص تلك القدرات حتى يمكنه حمايتها بنفسه نتيجة غياب الدولة عن حمايته. وهذا يؤثر على نمو الاقتصاد في البلاد، ومثل ذلك المستثمر العربي والأجنبي.

فحماية الملكية الخاصة للمواطن والمستثمر على حد سواء عنصر أساسي لاستقرار الاقتصاد الوطني ونموه وازدهاره.

وللأسف فإن خدمات الدولة لا تزال في تدهور مستمر هي الأخرى ونفقاتها تزداد وتتضاعف باستمرار ولا مردود يذكر لتلك النفقات، وكل هذا يتحمله المواطن المغلوب على أمره.

فإن ظلت الأوضاع على ما هي عليه داخل المجتمع فإن الفساد المالي والإداري والقضائي سيزداد اتساعا بالإضافة إلى ضياع الحقوق وغياب العدل والعجز المستمر في ميزانية الدولة وإفلاسها من العملات الصعبة، وهذا

■ فيصل بن غالب

يؤثر بدوره على قدرات البلاد في عدم الحصول على ما تحتاجه من السلع الضرورية المستوردة مما يزيد الأمر سوءا وتعقيدا، فيحتم علينا الإيمان بأهمية الاقتصاد كأساس للأمن والاستقرار باعتباره الوجه الآخر للسياسة الثابتة والمستقرة.

السياحة
أول صناعة في العالم
مهرجان صيف صنعاء السياحي
Sana'a Tourism Summer Festival

القاعدة.. وأنهار الدماء في اليمن

نُهى البدوي

استمرار ارتكاب «تنظيم القاعدة» لجرائم القتل والإعدامات لليمنيين المسلمين، والتي كان آخرها قيامه بذبح 14جندياً من اللواء 135 مشاة مساء الجمعة 8 أغسطس الجاري، والتقطع لهم في طريق شبام وإنزالهم في منطقة (حوتا) وذبحهم بالسكاكين بصورة بشعة تسيء إلى ديننا الإسلامي الحنيف الذي يُحرّم قتل النفس البريئة إلا بالحق وإطلاق تبريرات وذرائع مصطنعة، يؤكد مجدداً إصرار تنظيم القاعدة الإرهابي على المضي في محاولاته الفاشلة لتأسيس إماراته ودولته الإسلامية المزعومة، وعدم اقتناع قادته باستحالة تأسيس تلك المشاريع أو قبول الشعب اليمني بها، ليعيد بارتكابه جريمة ذبح جنود اللواء 135مشاة مساء الجمعة تكرار نفس السيناريوهات الذي حاول من خلال تنفيذها التهيئة لتأسيس إمارته في أبين عام 2011م على نهر من دماء الأبرياء، إلا أن الفشل والسقوط كان مصيرها قبل أن يكتمل مرور عام على إعلانها بسبب عدد من العوامل التي تمنع أيضاً السماح بتأسيسها ثانية في حضرموت أو غيرها من المناطق اليمنية، وأبرز تلك العوامل عدم توفر الشرعية الشعبية لتأييد تلك المشاريع بالإضافة إلى قوة الإرادة الشعبية الرافضة لها والمساندة للجيش في ال--تصدي لها ومحاربتها.

لقد كان واضحاً من البيانات الصادرة عن هذا التنظيم الإرهابي في الآونة الأخيرة، وتحديداً في العشر الأواخر من شهر رمضان سعيه لإقامة إمارات إسلامية في حضرموت وعزمه لتأسيس دولة إسلامية عندما حاول الظهور في تلك البيانات بصورة الحاكم الناهي وكأنه أصبح دولة لا يمتلك الحق سواها في توجيه الناس والتدخل في خصوصياتهم حين أصدر تنظيم القاعدة في محافظة حضرموت في تاريخ 20 يوليو من الشهر الماضي بيانا يمنع فيه النساء من الخروج إلى الأسواق، في ظل عدم وجود المحارم اعتباراً من اليوم التالي لإصدار البيان 21 يوليو ، كما منعهم أيضاً من ممارسة بعض الرياضات ككرة القدم، و الجلوس في المقاهي، معتبراً ذلك نوعاً من اللهو الذي يخالف الشرع الإسلامي. وطالب التنظيم المواطنين بتطبيق ما جاء في البيان من تعليمات وإلا فإن من يخالف ذلك سوف ينال ما يراه التنظيم من عقاب مناسب له، كما ورد في البيان تأكيد تنظيم القاعدة بإقامة إمارة إسلامية في اليمن تقوم بتطبيق الشريعة الإسلامية يتزعمها (ناصر الوحيشي).

تلك التصرفات التي استبقت نشاطه الأخير وماحدث يوم الخميس 7 أغسطس وتسريب أخبار عن إعلان القطن إمارة إسلامية ليلي ذلك ارتكاب عناصره لمذبحة الجنود يوم الجمعة 8 أغسطس 2014م تذكرنا بنفس الملابسات والتمهيد الإجرامي الذي استبق حدث اقتحام محافظة أبين وإعلان جعار بأبين إمارة (وقار) في 2011م، ليكرر بهذه الأعمال الإجرامية التي تحدث في حضرموت نفس أعمال الإرهاب النفسي الذي مارسه في أبين وبنفس الأشخاص والوجوه التي أطل بها علينا في مدينة القطن وشبام وسيئون وغيرها من مدن حضرموت تستخدم نفس الأساليب الإجرامية ضد المواطن والجندي والناس المسالمين بدءاً بالإعلان عن اتخاذ إجراءات دموية لاستمالة المواطن لتأييد مشروعهم التدميري وانتهاءً بإرهابه وتطويعه لهم للقبول والتعامل مع القادم كأمر واقع لابد من انصياعهم له، وإرهاب الجنود لإضعاف معنوياتهم التي بدؤوا بإظهارها في أعلى مستوياتها في الأيام الماضية، ومحاولة كسر إرادتهم بارتكاب الإرهابيين المجازر والمذابح في صفوفهم ليذكرنا أيضاً بما ارتكبه من مذابح بحق الجنود في (الحاويات) وإحراقهم في مدخل جعار قبيل السيطرة عليها وإسقاط زنجبار وبقية المديريات في أبين.

اليوم تعود نفس العناصر الإجرامية يتقدمها المدعو جلال بلعيدي (أبو حمزة الزنجباري) وتقوم بارتكاب هذه المذابح، وتمارس مختلف صنوف الإرهاب النفسي في القطن وشبام وسيئون كما سبق لها ممارسته في أبين لإرهاب الجنود والوحدات العسكرية بغية إثنائهم عن قتالهم والقيام بواجباتهم الوطنية في الدفاع عن الأمة والمجتمع، لتضيف بجرائمها هذه التي يندى لها الجبين رصيداً جديداً من العار والخزي الذي سيطاردهم ويلتصق بتاريخهم على مر التاريخ والمؤكد لعدوانيتهم وحقدهم على الإسلام والمسلمين.

لقد تناسى «تنظيم القاعدة» هزيمته في أبين والمحفد والبيضاء ورداع وعزان، ولم يستفد من دروس الفشل والهزائم التي لحقت بقادته الوحيشي والبلعيدي ومن معهم عندما تحطمت أحلامهم أمام الصخرة التي لم تضعف عزيمتها جرائمهم، نعم انهزموا أمام إلارادة القوية والصلبة لأبناء القوات المسلحة وأبناء الوطن الأوفياء الذين رفضوا وتصدوا بكل قوة وحزم لهذه المشاريع الدخيلة على مجتمعنا؛ لم يتعظ الإرهابي جلال بلعيدي من دروس الفشل في أبين، والتي حتما ستواجهه مجددا في حضرموت وستتحطم كل مشاريع تنظيمه الإرهابي في أية منطقة وبقعة من أراضي اليمن الحبيب، لعوامل عديدة منها استحالة النجاح لمثل هذه المشاريع أو الدويلات أو الإمارات، ولو على أنهار من الدماء كما يعتقد هو وقادته، طالما قوة الإرادة الشعبية تقف سداً مانعاً في طريقهم ولاتؤمن بها، كما إن الشعب اليمني الأبي من أقصاه إلى أدناه لن يسمح بقبول هذه المشاريع وسيعمل بكل مايملكه من قوة على إسقاطها، كما إنهُ لن تمر أو تنطلي عليه أساليب الفتن التي يحاول تنظيم القاعدة تمريرها بتوجيه نتائج مذابحهم نحو زرع الفتنة بين أبناء الشعب الواحد، أو تدشين مرحلة جديدة من الحروب الطائفية والمذهبية وزرع العوامل لإذكاء نار الخلافات المذهبية بتسويق خطابه الإعلامي الجديد ببعض التسميات التي لم نألفها من قبل مثل (السنة والحوثة والاثني عشرية) ، أو إشاعة سلوك جديد لتكريس الروح الانتقامية بين أبناء الوطن الواحد باستهداف جنود عنوة لانتمائهم إلى مناطق ومحافظات محددة ليوفر بذلك النهج انتاج عناصر جديدة لتأويل دوافع جرائمهم بأنها للثأر لنتائج الحرب الأخيرة في عمران.

إن جريمة قتل الجنود بحضرموت التي جاء توقيت ارتكابها بعد مرور نحو شهر من أحداث عمران وسقوطها بيد مليشيات الحوثي ، والمتزامن مع ارتكاب جرائم مماثلة لها من قبل التنظيمات الإرهابية في العراق وسوريا ،تكشف بجلاء عن أهدافها القريبة والبعيدة ، الظاهرة والخفية لإعادة محاولة "تنظيم قاعدة الجهاد في شبه الجزيرة العربية" لتأسيس ما يسميه بالإمارة في حضرموت على أنهار من دماء المسلمين بغير ذنب، كمقدمة لمشروع تأسيس دولة إسلامية لم تتحدد ملامحها بشكل نهائي من حيث علاقتها بتنظيم "داعش"، أما الهدف الآخر فهو محاولة ربط جريمة ذبح الجنود بأحداث عمران لتصب نتائجها لإنتاج سلوك إنتقامي جديد بين المسلمين في اليمن غير مألوف من قبل في مجتمعنا بكل شرائحه، بتأجيج الثأرات والمناطقية، كمقدمة لنقل الصراع "السياسي" في «صعدة وعمران» إلى طور آخر ليأخذ طابعاً جديداً "مذهبياً وطائفياً" بالاعتماد على توظيف نتائج الحرب التي دارت في دماج أواخر العام الماضي والتي انتهت بطرد أهل السنة من دماج إلى محافظات أخرى لإحياء رغبة الانتقام والثأر لديهم.

هذه الحقائق التي تكشف لنا الوجه القبيح الذي يخفيه هذا التنظيم الإرهابي خلف شعاراته الرنانة المغالطة بارتداء قادته الإرهابيين عباءة الإسلام وهو بريء من أعمالهم الإجرامية الرامية إلى إثارة الفتن وتكريس النزعات الانتقامية المذهبية والطائفية، هذه الحقائق والأعمال تتطلب منا أن لا نقف صامتين إزاءها والعمل على إجهاضها وإحباط مشاريعهم التدميرية التي تستهدف النيل من الوطن والمجتمع الذي يريد الإرهابيون تحويله إلى أنهار من الدماء وإدخال الشعب الذي ينتظر بفارغ الصبر لاستكمال مراحل التسوية السياسية في اليمن وبرامجها لبناء الدولة المدنية الحديثة التي يتساوى فيها الجميع في الحقوق والواجبات وتحقق لهم العيش الكريم والتعايش السلمي بين كل فئات الشعب وشرائحه بمختلف انتماءاتهم ومعتقداتهم الدينية، والدخول في نفق مظلم لإسقاط آمالهم وأحلامهم التي ضحوا من أجل تحقيقها، وأمام ما يحدث علينا العمل بجد وإخلاص لمساندة جهود أبطال الجيش والأمن الرامية إلى القضاء على هذه الآفة الإرهابية الضالة التي لا دين لها ولا وطن ولا حدود والتصدي بحزم لكافة مشاريعها وإجهاضها إلى الأبد.